دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	سياسة المحافظة على الأبنية الأثرية والمعالم التاريخية القديمة داخل المدينة
المصدر:	مجلة العلوم الإنسانية
الناشر:	جامعة منتوري قسنطينة
المؤلف الرئيسي:	بو ذراع، أحمد
المجلد/العدد:	ع 12
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	1999
الشهر:	ديسمبر
الصفحات:	17 - 23
رقم MD:	3940
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	HumanIndex
مواضيع:	علم الاجتماع الحضري، المباني الأثرية، المتاحف، المعالم التاريخية، ترميم الآثار، الفن المعماري، التخطيط العمراني، المدن العربية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/3940

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

سياسة المحافظة على الأبنية الأثرية والمعالم التاريخية القديمة داخل المدينة

يحاول هذا المقال طرح إشكالية تدهور حالة الأبنية الأثرية والمعالم التاريخية القديمة داخل المدينة، والتي تعكس أهمية كبيرة في حياة الشعوب والأمم والمجتمعات، وهذا من حيث أهميتها الفنية والمعمارية والثقافية والحضارية النادرة.

كما يشير المقال إلى الأسباب المؤدية إلى تدني وتخلف أحوالها، ومن ثم تبني سياسة المحافظة كمخرج حقيقي لتخلص من التخلف العالق بها لتكون في حالة طبيعية لتلعب الدور المناط بها في المجال الثقافي الحضاري والسياسي ولتزيده في مكانة ومنزلة للمدينة التي تقع داخلها.

د. أحمد بوذراع
معهد العلوم الإجتماعية
جامعة باتنة - الجزائر

إن البحث في سياسة المحافظة من الموضوعات التي يتضمنها منهاج التخطيط الحضري كما أنه مجالا حيويا بالنسبة للأبنية الأثرية والمعالم التاريخية القديمة داخل المدينة، والتي تعد من أولويات سياسات التطوير الحضري، كما أنها تنطوي على حلول ناجحة لمثل تلك الأبنية، خاصة منها التي مسها التدهور والتهرئة والتآكل والتشقق والتصدع، وهي بحاجة إلى فرض حماية أو صيانة أو ترميم وهي محاولة هامة وجادة لإحياء التراث الثقافي والحضاري للمدينة من خلال الأبنية القديمة والمعالم التاريخية.

وبهذا فإن بلدان العالم المتقدم تلجأ إلى سياسية المحافظة لإزالة أنواع التخلف الذي يصيب معالمها التاريخية وأبنيتها الأثرية التي لا تقدر بثمن داخل مدنها. و هذا في اعتقادي ما ينطبق على المدينة العربية المتموقعة على

Nous exposons la problématique de la dégradation d'un site historique au sein d'une ville, considérant que ce dernier est d'une valeur historique, culturelle et architecturale inestimable et reflète la vie des nations et des peuples sinon des sociétés.

© جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر 1999.

L'auteur présente les causes directes ou indirectes de la destruction des sites. Il montre qu'il y a lieu d'adopter une politique de conservation adéquate pour mettre fin à cette "agression". Pour cette raison, il faut que les sites historiques soient réellement pris en charge, ceux-ci jouant un rôle déterminant dans la relation des peuples avec leur passé.

أطراف المحيط الأطلسي والبحر الأبيض المتوسط والخليج العربي، وهذا على الرغم من بعض التباين القائم بين أقطارها في مجال السياسات الحضرية المطبقة، لتبقى المدينة العربية في حاجة إلى المحافظة على أبنيتها ذات النشأة الأصلية المميزة، باعتبارها تستحق التقدير والاحترام محليا وإقليميا وعالميا.

ولذا فإن مدن العالم نجدها لا زالت تعاني من إهمال وتدهور وطمس لمعالمها المختلفة، وهي بذلك تحتاج إلى فرض أساليب سياسة المحافظة التي تحتوي على مفهوم الحماية أو الصيانة وهذا من أجل الحد من التجاوزات التي وقعت على الأبنية والساحات والأسواق التقليدية، التي لها حيز ثقافي واجتماعي ونفسي واقتصادي في نفوس سكان المدينة.

ولعل السبب الكامن وراء ما بلغته حالة هذه الأبنية والمعالم التاريخية لما تعرضت له من تخلف حضري، كان نتيجة للمعاملة والقساوة التي مست تلك الأبنية تحت طائلة ووطأة العوامل الاجتماعية والاقتصادية والطبيعية والسياسية والبشرية. باعتبارها عوامل كانت ولازالت لها تأثيرات سلبية على هياكل الأبنية الأثرية والمعالم التاريخية القديمة داخل المدينة. وهذا القضاء على التدهور العمراني الذي أصاب معالمها التاريخية وأبنيتها القديمة الذي كان وراء إتلافها من فعل الطبيعة وإهمال الإنسان لها لمدة طويلة دون حماية وصيانة ...

وعليه ينظر بذلك إلى سياسة المحافظة بأنها أمرا هاما وحيويا يقوم بترقية الأبنية الأثرية والمعالم التاريخية القديمة، باعتبار أن لها ارتباط كبير بماضي الشعوب والأمم من حيث قيمها الاجتماعية والثقافية والمعمارية وتعد في آخر المطاف انعكاس حقيقي للإشعاع الثقافي – الحضاري– كظاهرة مشتركة بين البشرية جمعاء.

ويتفق بذلك أصحاب الاختصاص بأن سياسة المحافظة هي استجابة حقيقية لحاجة ملحة ودعوة صريحة وشجاعة للرد على أي شكل من أشكال التخلف الذي يصيب النسيج العمراني للمدينة والذي يؤدي إلى التقليل من مكانة ووظيفة الأبنية الأثرية والمعالم التاريخية القديمة داخل المدينة كما أنها أصبحت من بين الطوم التي اكتسبت سمعة طيبة في مجال تخليص تلك الأبنية والمعالم ذات القيم الفنية الرفيعة وهذا بإعادتها إلى حالتها الطبيعية مهما كانت خصوصية المعالم التاريخية والأبنية الأثرية. ولأهمية موضوع سياسة المحافظة فإنه يتطلب عرض أهم الجوانب المعرفية التالية.

أولا– مفهوم سياسة المحافظة

أصبح من المتعارف عليه بأن سياسة المحافظة هي إحدى الأساليب المتبعة في التخطيط الحضري والتي تندرج ضمن منهاج التطوير الحضري للأبنية الأثرية

والمعالم التاريخية القديمة داخل المدينة، والتي تحتاج إلى فرض صيانتها التي تتطلب بالضرورة الخبرة الطويلة والمأهل العلمي من اجل مباشرة أعمالها.

تشير الأدبيات المتعلقة بسياسة المحافظة بأنها مجموعة من الطرق المختلفة التي يمكن تكريسها من أجل تطوير وتجديد وترقية جميع أنواع الأبنية التي تحتاج إلى صيانة أو ترميم أو تقوية وهذا من أجل إعادتها إلى حالتها الطبيعية وهي أيضا أداة فعالة في التعامل مع الأبنية التي تعرضت لتعرية وتهرية وتآكل، وتحتاج فرض المحافظة عليها من أجل استدامتها، لأنها تحمل قيمة اجتماعية وثقافية وتاريخية ودينية وعسكرية لها معنى وأثر في نفوس مجتمع المدينة (1).

وعليه نجد البعض يؤكد على أن مفهوم سياسة المحافظة على الأبنية الأثرية والمعالم التاريخية داخل المدينة، بأنها الوسيلة الوحيدة التي يمكن ترشيحها لإنقاذ حالة تلك الأبنية ذات النمط المعماري المتخلف ضمن النسيج العمراني للمدينة التي كان من ورائها فقدان وإتلاف العديد من هياكلها وقيمها الثقافية والتي تتطلب المحافظة عليها لتبقى في حالتها الطبيعية مها تسعى إلى تحقيق الجوانب الفنية والجمالية الجذابة المتوخاة من الاستخدام الحقيقي لأساليبها.

ومن ثم أصبح لسياسة المحافظة دورا هاما في إتمام ما هو ضروري من النواقص وإدخال التعديلات اللازمة وتحسين الخدمات الاجتماعية و الارتكازية ذات الصلة بالأبنية الأثرية والمعالم التاريخية القديمة، وهذا بإعادة تأهيلها وتكييفها وفق شروط ومعايير حضرية حديثة، كما تشكل سياسة المحافظة قطبا حيويا فاعلا ضمن منهاج التطوير الحضري للمدينة، خاصة بالنسبة للأبنية التي تحتاج إلى صيانة أو ترميم أو تأهيل من أجل إعادتها إلى وضعها الطبيعي (2).

ووفق المعطيات السابقة فإن سياسة المحافظة تعد من المسائل الحيوية التي يتوقف نجاحها على الاعتمادات المالية والبشرية المؤهلة علميا وعمليا التي تخولها بأن تقوم بحصر وتصنيف الأبنية المرشحة للصيانة، وهذا يكون وفق عمق الإتلاف والتعرية والتآكل ثم تأتي عملية فرض التطوير أو التجديد الذي يتماشى ويتلائم مع وضعها الطبيعي ضمن النسيج المعماري للمدينة.

ومن ثم تتطلب سياسة المحافظة في أثناء تطبيق أساليبها المختلفة على الأبنية الأثرية والمعالم التاريخية القديمة، الدراية الكافية للمشاكل المتعلقة بتلك الأبنية وهذا من أجل التعامل معها والتغلب على معاناتها، وبذلك نجد بأن سياسة المحافظة لديها خصوصية في التعامل مع مثل تلك الحالات بل أنها تتعدى إلى مراعاة المسائل الحيوية التالية:

1 – مراعاة القيم الفنية للأبنية المعمارية

أصبح من المتعارف عليه لدى ذوي الاختصاص في مجال سياسة المحافظة، بأن هذه الأخيرة تراعي خصوصية الأبنية المعمارية ذات الطابع الفني والجمالي والثقافي، لمثل تلك الأبنية التي تقع داخل المدينة. وهذا لما لها من سمات ثقافية – حضارية،

تشكل مكانة اجتماعية ونفسية مرموقة لدى نفوس سكان مجتمع المدينة. وهي بذلك تتطلب فرض أساليب صيانة معينة تتماشى مع إبراز القيم الفنية التي تمتلكها على أنها حالة فريدة متميزة تعكس مدى درجة تقدم ورقي النمط المعماري.

2 – مراعاة العمق التاريخي للأبنية الأثرية والمعالم القديمة.

تحاول سياسة المحافظة في أثناء تعاملها مع الأبنية الأثرية والمعالم القديمة مراعاة العمق التاريخي لتلك الأبنية واحترامه أثناء فرض إحدى أساليب الصيانة أو الترميم أو التأهيل، وهذا من أجل تثبيت الصفات والسمات التي تعكس العمق التاريخي وترسيخه وإبراز الخصائص الجمالية والفنية لتلك الأبنية باعتبارها تعد جزءا لا يتجزأ من محتوى مضمون الوظيفة الاجتماعية والثقافية والحضارية لتاريخ المدينة.

3 – مراعاة النواحي الاجتماعية والثقافية والاقتصادية

تسعى سياسة المحافظة جاهدة مراعاة النواحي الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في أثناء تعاملها مع الأبنية الأثرية والمعالم التاريخية القديمة لتصبح هذه الأخيرة لها وظيفة تؤديها داخل تلك المدينة وهذا يتطلب عمليا تلافي النقص التي تحتاجه تلك الأبنية وهذا من أجل زيادة اعتمادات مالية للمدينة (3).

وبهذا تشير أدبيات سياسة المحافظة من أجل إدامة واستمرار الأبنية الأثرية والمعالم التاريخية القديمة بأنها ترتبط بمجموعة من الأساليب المكملة لبعضها في أثناء التطبيق والتي يمكن تحديدها فيما يلي:

ثانيا الأساليب المتبعة في سياسة المحافظة

إن سياسة المحافظة تنطوي على مجموعة من الأساليب المتخصصة المتداخلة والمكملة لبعضها البعض، والتي تتماشى مع واقع وخصوصية الأبنية الأثرية والمعالم التاريخية التي مسها التلف أو التصدع أو التشقق بسبب فعل العوامل الطبيعية والنشاطات الاقتصادية وحركة الإنسان وكثافته والتي جعلت مثل تلك الأبنية متخلفة معماريا، وهو بذلك يحاول كل أسلوب معين منها أن ينطبق ويتماشى مع درجة إصابة الأبنية الأثرية والمعالم التاريخية القديمة والتي يمكن عرضها فيما يلي:

1 – أسلوب الترميم

يعد عمل الترميم من إحدى الأساليب الأساسية المتبعة في سياسة المحافظة من أجل التعامل مع الأبنية الأثرية والتاريخية القديمة التي أصابها التصدع أو التشقق أو التعرية أو التآكل، حيث ألحق بها الضرر المادي لحالتها الإنشائية، ويعد الترميم في مثل هذه الحالات، بمثابة مطلب ضروري لفرض الصيانة اللازمة عن طريق الترميم دون المساس بالجوهر والعمق التاريخي والفني لمثل تلك الأبنية وهذا من خلال عملية الترميم (4).

2 – أسلوب إعادة البناء للأبنية الأثرية التاريخية القديمة

تشكل عملية إعادة البناء الأسلوب الثاني المتبع في سياسة المحافظة لأنـــها تمتلـــك أداة فعالة في فرض الحماية على الأبنية ذات قيمة تاريخية وفنية فريدة من نوعها مـــن خلال إعادة بناء الأجزاء التالفة والمتآكلة وهذا من أجل إتمامها والتي لا يمكن فـــرض عملية الترميم عليها من أجل إعادتها إلى حالتها الطبيعية

3 – أسلوب صيانة الأبنية الأثرية والمعالم التاريخية القديمة

على الرغم من أن طبيعة ووظيفة الصيانة للحالة المعمارية للمدينة هي عامـــة، إلا أن لها خصوصية في تعاملها مع الأبنية الأثرية و المعالم التاريخية القديمـــة بصـــورة خاصة منها تلك التي تحتاج إلى تجديد من خلال الصيانة الجزئية أو الشاملة (5).

ولذا فإن المتفحص لهذه الأساليب المتنوعة في سياسة المحافظة يجد بأن جميعـــها تسعى إلى تحسين وترقية الأبنية الأثرية والتاريخية ضمن مناخ مناسب لـــها داخـــل المدينة وإن إدراك التلف والتآكل والتشقق والتصدع الذي يصيـــب الأبنيـــة القديمـــة والتاريخية هو الذي كان وراء تبني الصيانة لوحدها والتي تنطوي علـــى الأســـاليب التالية:

أ – أسلوب الصيانة

إن أسلوب الصيانة يهدف إلى غاية واحدة هو فرض المحافظة على الأبنية الأثرية والمعالم التاريخية القديمة ذات السيمات والقيم الفنية العالية، وهذا يعد أدنى حد تتطلبـــه حماية الأبنية والمعالم، شريطة الإبقاء على كل ما هو أصيل وطبيعي دون إحداث أي تغيير أو تحويل أو تبديل في الجوهر والشكل للأبنية الأثريـــة والمعـــالم التاريخيـــة، ويكون بذلك قد طبق أسلوب الصيانة والحماية في آن واحد .

ب – أسلوب الصيانة التطويرية

يعمل أسلوب الصيانة التطويرية من أجل إزالة كل تخلف عـــالق ومـــتراكم لمـــدة طويلة بسبب الضرر الذي أصاب مباشرة الحالة الإنشائية للأبنية الأثريـــة والمعـــالم التاريخية القديمة، وهذا بإرجاعها إلى نشأتها الأولى التي كانت عليها دون زيـــادة أو نقصان، وهذا من خلال تطبيق أسلوب الصيانة التطويرية، لكي تصبح مؤهلة ومكيفـــة وفق معايير عصرية وهذا بإدخال كافة النواقص المتعلقة بالحالة الإنشائية والخدمـــات الاجتماعية والارتكازية وهذا ما يؤكد إلى حد ما بأن أسلوب الصيانة التطويريـــة لـــه دور هام في التعامل مع جميع الأبنية التي مسها التخلف داخل المدينة (6).

جـ – أسلوب الصيانة لتقوية الأبنية

يسعى أسلوب الصيانة من أجل تقوية الأبنية الأثرية إلى وضع أسس قوية وركـــائز لتثبيت الأبنية الأثرية الآيلة للسقوط، وهذا تحسبا للمخاطر التي تشكلها على الســـلامة

العامة وكذلك على الخسارة التي تمس مباشرة بالاحتياط الخاص بالمعالم التاريخية الرفيعة.

د- أسلوب الصيانة من أجل التنظيف

يسعى أسلوب الصيانة من أجل التنظيف القضاء على التظف والتخلص من الشوائب والنواقص العالقة بالأبنية الأثرية والمعالم التاريخية القديمة، وهذا برفع جميع أنواع الأتقاض العالقة بها وتأهيلها لتصبح نظيفة وفي حالة ممتازة ضمن وضعها الطبيعي، دون نقلها إلى أماكن أخرى.

هـ - أسلوب الصيانة التكميلية

يهدف أسلوب الصيانة التكميلية إلى إتمام الأجزاء التالفة والناقصة من الأبنية التاريخية القديمة وهذا بالاعتماد على مواد البناء الخاصة في أثناء إتمام أجزاءها التالفة على ما كانت عليه في أول نشأة لها دون زيادة أو نقصان.

و- أسلوب الصيانة من أجل التشييد

إن أسلوب الصيانة من أجل التشييد يهدف إلى إقامة أبنية جديدة ذات صلة بالأبنية والمعالم الأثرية القديمة والتي اندثرت نهائيا، ولم يبقى لها هياكل تذكر على سطح الأرض، إلا أن أشكالها كانت معروفة من خلال الصور المحفوظة لها في الأرشيف، وفي مثل هذه الحالة يبرز دور أسلوب التشييد في تبنيه إقامة هيكل جديد لتلك الأبنية التي اندثرت، والتي يحاول إعادة بناؤها وفق المواصفات والمقاييس التي تنطبق عليها ويكون ذلك حسب مواد بناء أصلية قدر المستطاع، ثم نقلها إلى موقعها الأول وهذه غاية كبيرة كان من الصعب الوصول إليها لولا الاعتماد على أسلوب الصيانة من أجل التشييد (7).

ومن ثم نجد بأن سياسة المحافظة تحاول دائما مراعات ثلاثة أسس هامة في أثناء التعامل مع الأبنية الأثرية والمعالم التاريخية القديمة هي:

1 - احترام القيم التاريخية والفنية التي تحملها الأبنية الأثرية والمعالم التاريخية القديمة على الرغم مما تحمله من أفكار وفلسفات قد تكون مناقضة للقيم والعقائد للمجتمع المحلي، وهذا بإبقائها على حالتها دون تحوير واجتهادات من اجل إتمام الأجزاء التالفة خاصة في حالة عدم توفير الشكل أو الصورة الحقيقية لها.

2 - التأكد من مواد البناء التي تستخدم في التشييد التي تتطلبها الأبنية الأثرية والمعالم التاريخية القديمة المندثرة، والابتعاد عن جميع الإضافات الشاذة والغريبة وهذا لا يتم إلا في الحالات القصوى التي تحتاجها الحالة الإنشائية للأبنية ولا يوجد بديلا لها خاصة في ظل غياب مواد البناء الأصلية.

3 - التفحص من نوعية المواد المخصصة لاستعمال الصيانة خاصة فيما يتعلق بتقوية الأبنية الأثرية والمعالم التاريخية القديمة خاصة منها الآيلة للسقوط في أثناء

إعادة بنائها على أنها توثق وتسجل بعد الانتهاء من العمل (8).

الخاتمـــة

إن سياسة المحافظة هي أداة فعالة في التعامل مع الأبنية الأثرية والمعالم التاريخية القديمة، باعتبارها من العلوم التطبيقية ولها خصوصية في كيفية التعـــامل مـــع تلـــك الأبنية المميزة التي تقع داخل المدينة كما أنها تمتلك مجموعة من الأساليب المتنوعـــة، والتي يمكن استخدامها للحد من التخلف والتخلص من الأضرار التي تصيب الأبنيـــة، وهذا بسبب فعل العوامل الطبيعية وتداخل الأنشطة الاقتصادية والتجارية والصناعيـــة والخدمية والآثار والتاريخ وعلم الاجتماع الحضري ... وهكذا تقـــوم أيضـــا علـــى الخبرة العملية للإنسان وهذه غاية في حد ذاتها تسعى الأبنية الأثرية والمعالم القديمـــة الاستفادة منها من أجل الترقية والتجديد والمحافظة، وهذا جعل من سياسة المحافظـــة أن تكون علم نظري وتطبيقي يتلائم مع الأبنية الأثرية والمعالم التاريخيـــة القديمـــة. حيث تبرز أهمية الربط الواقعي بينهما في تحقيق الأهداف المتوخـــاة فـــي علاقـــتهما وبذلك تبقى المخرج الوحيد للقضاء على التخلف والتدهور الذي يصيب الأبنية الأثريـــة والمعالم التاريخية القديمة التي تقع داخل محيط المدينة.

المراجـــع

[1]- Sampaole Piero: Pressing and Restoring monuments and Historical Building UNESCO. Paris. 1972. p.42

[2]- المرجع السابق الذكر ص201.

[3]- المرجع السابق الذكر ص 198–199.

[4]- UNITED NATION: Economic commission for Europe: Urban Renewal. vol 1. United Nation . New York : 1971. p. 125.

[5]- شهرزاد احسان تطوير قلعة اربيل، رسالة ماجستير غير منشـــورة –كليـــة الهندسة المعمارية– جامعة بغداد – 1978 ص 38.

[6]- فتحي احسان : الصيانة المعمارية للأبنية التراثية، دورة التعليم المســـتمرة، الحفاظ على التراث المعماري المنعقد بيـــن 12–17امـــارس 1983 كليـــة الهندسة المعمارية –جامعة بغداد 1983–ص1.

[7]- المرجع السابق الذكر ص 2.

[8]- المرجع نفسه.

□